

موجز سياسات بعنوان " الاستثمار المؤثر "

ندرج أدناه مزايا الاستثمار المؤثر:

- يُعد الاستثمار المؤثر آلية مهمة لتمويل المشروعات التي تستهدف تحقيق عائد اجتماعي وبيئي بالإضافة إلى العائد المالي.
- أن توجيه نحو 10% من الأصول المالية الموظفة عالمياً نحو الاستثمار المؤثر، كفيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحسب تقديرات مؤسسة التمويل الدولية.
- تضمن المبادئ التشغيلية للاستثمار المؤثر تقنين السوق وجذب المزيد من الأصول لصناديق الاستثمار المؤثر.
- إن تغيير تفضيلات المستثمرين صغار السن والجيل الثاني من أصحاب الشركات العائلية الذين اظهروا التزاماً أكبر بالمسؤولية الاجتماعية ساهم في تنامي سوق الاستثمار المؤثر.
- يُعد غياب الفهم الموحد لطبيعة الاستثمار المؤثر وتعدد عملية قياس الأثر، من بين أهم التحديات التي تواجه السوق.
- أن الحكومات العربية مدعوة للاستفادة من الاستثمار المؤثر في تمويل مشروعات التنمية المستدامة.
- يُعد ضمان الأطر القانونية والتنظيمية المحفزة وتفعيل دور صناديق الثروة والتأمين والمعاشات، عوامل أساسية تحفز الاستثمار المؤثر.

الاستثمار المؤثر: مقدمة أساسية

تزايدت أهمية الاستثمار المؤثر كآلية مهمة لتعبئة الموارد المالية وتوجيه الاستثمارات نحو المشروعات التي تستهدف تحقيق عائد اجتماعي بيئي بالإضافة إلى العائد المالي. يعتبر الاستثمار المؤثر واحداً من بين ثلاث أنواع يشتمل عليها الاستثمار المستدام الذي يعرف أيضاً بالاستثمار المسؤول اجتماعياً (وفيه يدمج المستثمر العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات الاستثمار).

يجمع الاستثمار المؤثر ما بين ثلاثة جوانب للأثر تتمثل في الأثر الاجتماعي والبيئي والمالي ويستلزم تحقيق ثلاثة شروط أساسية تتمثل في:

1- استهداف تحقيق الأثر: حيث يستهدف المستثمر تحقيق هدف اجتماعي أو بيئي، ويحدد النتائج التي سيتم متابعتها والفئات المستهدفة من هذه النتائج.

2- المساهمة في تحقيق الأثر: يتبع المستثمر نهجاً موثقاً يصف كيف يساهم الاستثمار في تحقيق الأثر المستهدف.

3- قياس الأثر: يتبنى المستثمر نظام لقياس الأثر يربط بين مساهمة الاستثمار والنتائج بما يمكن من تقييم متابعة التقدم المحرز بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

يرتبط هذا النوع من الاستثمار بتمويل المشروعات التنموية والمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الذي يساعد على استدامة التنمية وتحقيق فائدة للمجتمعات التي تنفذ بها هذه المشروعات. بناء عليه، تعول عدد من الدول على هذا النوع من الاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتنوع ما بين خفض الفقر، وتوفير فرص العمل، وضمان الاستهلاك والإنتاج المستدام، والارتقاء بالتعليم والصحة، ودعم البنية الأساسية، ومكافحة تغير المناخ.

يُنفذ الاستثمار المؤثر من خلال عدد من أدوات الاستثمار بما يشمل الأصول الموظفة في صناديق الاستثمار المؤثر، وكذلك السندات الاجتماعية، والسندات الخضراء وإصدارات الأسهم الخاصة، والتمويل المختلط وكذلك نماذج الاستثمار على النتائج بما يشمل سندات الأثر الاجتماعي. كما يمكن أن يتم كذلك عبر القروض الميسرة وغيرها من نماذج التمويل الأخرى شريطة أن يتم الالتزام بإدارة الاستثمار بما يحقق العائد الاجتماعي والبيئي المستهدف وفق آلية لقياس وتتبع الأثر.

تتمثل بعض الأمثلة لأدوات الاستثمار المؤثر على سبيل المثال في السندات الخضراء التي تم إصدارها في المملكة المتحدة بقيمة 250 مليون جنيه إسترليني وتستحق في عام 2025 بهدف تحقيق بعض العائدات البيئية ممثلة في تنفيذ بعض مشروعات الطاقة المتجددة، ومعالجة المياه وخفض التلوث. إضافة إلى سندات الأثر التنموي التي تم إصدارها في بعض المقاطعات في الهند لتمويل تعليم الفتيات من خلال تمويل زيادة مستويات التحاق الفتيات بالتعليم، وتحسين مستويات جودته.

الاستثمار المؤثر: المكاسب الاقتصادية والاجتماعية

يحق هذا النوع من الاستثمارات مكاسب اقتصادية كبيرة للحكومات، أهمها تمكين البلدان النامية من تجاوز جانب من فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة. حيث تشير التقديرات الدولية إلى أن الدول النامية تواجه فجوة تمويلية تتراوح قيمتها ما بين 2.5 و3.0 تريليون دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. في الوقت الذي تشير فيه تقديرات البنك الدولي إلى أن الحكومات الوطنية سوف توفر فقط ما يتراوح بين 50% و80% من التمويل المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إن التحدي الأكبر الذي يواجه حكومات البلدان النامية يتمثل في كيفية تحفيز غير تقليدية ومبتكرة لتمويل التنمية المستدامة.

كما أن هناك فرصة مربحة للقطاع الخاص لتمويل أهداف التنمية، حيث تشير تقديرات لجنة الاعمال والتنمية المستدامة إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يخلق فرصاً للقطاع الخاص بقيمة 12 تريليون دولار في مجالات الأغذية والزراعة والمدن والطاقة والصحة، ويخلق 380 مليون وظيفة بحلول عام 2030.

المبادئ التشغيلية لإدارة الاستثمار المؤثر

رغم التزايد الملحوظ في حجم الاستثمار المؤثر ونشاط الكثير من صناديق الاستثمار في هذه النوعية من المشروعات، إلا أن التحدي الذي كان يواجه المستثمرين الذين يرغبون في الدخول في هذا النوع من